أوباما: الطائرات بدون طيار المفتاح الرئيسي في الحرب ضد القاعدة

□ نيويورك / أ.ش.أ

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما دافع أمس عن استخدام الطائرات الأمريكية بدون طيار بوصفها "المفتاح الرئيسي لحرب بلاده ضد تنظيم القاعدة "وملاحقة "المتطرفين" في باكستان أو أية دولة أخرى، إلى جانب تمكينها القوات الأمريكية من "الاستهداف الدقيق" لأهدافها وتجنب شن مزيد من العمليات العسكرية. وأكد الرئيس الأمريكي خلال حوار أجراه عبر وسائل الاتصال عبر الانترنت، حسبما أفادت الصحيفة في نبأ أوردته على موقعها الإلكتروني الثلاثاء، أن الهجمات التي شنتها الطائرات الأمريكية بدون طيار لم تسفر عن ضحايا بأعداد "ضخمة" من المدنيين. من جانبها لفتت الصحيفة الأمريكية إلى أن النقاش حول استخدام الطائرات الأمريكية بدون طيار تم طرحه من قبل أحد المشاهدين بعد أن نشرت الصحيفة تقريرا الاثنين يتعرض إلى مسألة استخدام وزارة الخارجية الأمريكية للطائرات بدون طيار في مهمات المراقبة والاستطلاع في سبيل حماية منشآتها الدبلوماسية في العراق.

ونوهت الصحيفة إلى أن برنامج الطائرات بدون طيار التابع لجهاز الاستخبارات الأمريكية المركزية "سي آي أيه" برنامج "سري" مغاير لبرنامج الطائرات بدون طيار المسلحة التي استخدمتها القوات الأمريكية في حربيها على كل من العراق وأفغانستان، إلى جانب كونه واحدا من أكثر الأسرار العسكرية التي تحرص الإدارة الأمريكية على بقائها قيد الكتمان لذلك يعد الحوار الذي أجراه الرئيس أوباما أمس المناسبة الأولى التي يتطرق فيها الرئيس الأمريكي إلى نقاش "علني صريح" و"غير معتاد" حول البرنامج السري لجهاز "سي آي إيه".

هيومان رايتس ووتش تدين اعتقال ٣٥ مسيحياً في السعودية

□ جنيف / ا ف ب

أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش في بيان أن ٣٥ مسيحيا إثيوبيا بينهم ٢٩ امرأة ينتظرون ترحيلهم من السعودية بعد اعتقالهم، خلال اجتماعهم لإقامة صلاة بتهمة "الاختلاط". وقالت المنظمة أيضا إن النساء تعرضن لعمليات "تفتيش غير مبررة"، فيما تعرض الرجال للضرب. كان الإثيوبيون قد اعتقلوا في ١٥ ديسمبر داخل منزل في مدينة جدة، فيما كانوا مجتمعين للصلاة استعدادا لعيد الميلاد. وقال كريستوف ويلك الباحث في دائرة الشرق الأوسط التابعة للمنظمة "في حين ينشىء الملك عبد الله (بن عبد العزيز)، مركزا للحوار بين الديانات، فإن شرطته تنتهك حقوق مصلين من ديانات أخرى". وأكدت المنظمة أنها تواصلت مع امرأتين ورجل جميعهم مسجونون. وقال إثيوبيون مثلوا أمام محكمة إنهم اتهموا بـ"الاختلاط" بين أشخاص من الجنسين من دون زواج. وحضت المنظمة السلطات السعودية على الإفراج فورا عن الإثيوبيين والتحقيق في المزاعم عن تعرضهم لسوء معامل.

انتخابات مجلس الشورى المصري.. ا.ف.ب (ارشيف)

تقديم انتخابات الرئاسة يواجه رفض الإسلاميين في مصر

أكدت مصادر بالمجلس الاستشاري بمصر، الاثنين، تقديم اقتراح إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد لفترة انتقالية يتضمن تقديم موعد الانتخابات الرئاسية لمدة شهر على أن يبدأ موعد الترشيح لها في السابع من مارس/آذار المقبل وحتى ٢١ من الشهر نفسه بدلا من منتصف أبريل/نيسان.

□ القاهرة / CNN

وأوضح عماد عبدالغفور، رئيس حزب النور السلفي وعضو المجلس الاستشاري، بحديث لـCNN أن تقديم موعد الانتخابات الرئاسية عدة أسابيع، سيفتح جدلا سياسيا كبيرا ونقاشات بغير ضرورة، "في وقت يجب فيه التركيز على إرجاع الأمن ومراجعة القوانين والتشريعات."

وقال عبد الغفور إن تقديم موعد انتخابات الرئاسة هو اقتراح تقدم به أعضاء "الاستشاري" إلى المجلس العسكري على أن يفتح باب الترشيح في السابع من مارس/آذار، وحتى ٢١ من نفس الشهر، على أن تجري الانتخابات في مايو/أيار المقبل بدلا من يونيو/حزيران المقبل، الموعد الذي حددته المؤسسة العسكرية بعد التشاور مع القوى السياسية.

وتوقع رئيس حزب النور، والذي حصل على نحو ٢٠ في المئة من مقاعد مجلس الشعب، بألا تقبل المؤسسة العسكرية هذا المقترح، إلا إذا اجتمعت كل القوى السياسية عليه، لافتا إلى أن جماعة الإخوان المسلمين، وهي أكبر فصيل سياسي غير ممثلة داخل "الاستشاري،" وأن حزب النور "لا يجد جدوى من تقديم انتخابات الرئاسة، الأمر الذي لن يسمح بتمرير هذا الاقتراح.

وانتقد عبد الغفور القوى السياسية المطالبة بتقديم الانتخابات الرئاسية، وقال إنهم يريدون بذلك مغازلة الشارع المصري، رافضا في الوقت نفسه ما اعتبره "مخاوف" لدى بعض القوى الثورية من إعداد الدستور في ظل وجود المجلس العسكري في السلطة، موضحا أن إعداد الدستور الجديد للبلاد سيكون بعيدا عن هيمنة الأخير، كما سيخضع إلى استفتاء الشعب لإقراره.

وحول المطالبات بإلغاء مجلس الشورى قال عضو المجلس الاستشاري إن ضعف الإقبال على انتخابات "الشورى" مقارنة بمجلس الشعب يثبت أن عموم الشعب المصري لا يرحب به، ولكنه استطرد بأنه من الصعوبة بمكان اللجوء إلى إلغائه بسهولة مع وضع مصر تاريخيا ودوليا، وتمنى أن يتم ذلك من خلال مجلس الشعب وبعد إعداد دستور جديد.

من جانبه قال طارق الخولي عضو حركة "٦ ابريل،" إن مقترح المجلس الاستشاري هو رد فعل على الحراك الثوري الذي بدأ في الذكرى الأولى لثورة ٢٥ يناير، و الرافض لوجود المجلس العسكري في السلطة، حيث وضعت القوى الثورية بدائل مقبولة لتنفيذ هذا الأمر، أبرزها تسليم السلطة لمجلس الشعب أو تقديم موعد الانتخابات الرئاسية.

أشار الناشط السياسي إلى وجود إجماع من مختلف القوى الثورية حول الاتجاه الثاني، خاصة وأن الجلسات الأولى لمجلس الشعب، أوضحت أنه منشغل بالعديد من المهام والقوانين يصعب معها إعطاؤه السلطة التنفيذية إلى جانب التشريعية، ما يمكن أن يمثل عبئا كبيرا عليه بالجمع بين السلطتين معا.

وتوقع الخولي بأن يرضخ المجلس العسكري لمطالب الثوار، خاصة بعد الضغط المتواصل من تظاهرات ومسيرات مستمرة، غير أنه رهن ذلك أيضا بوجود إجماع من كل القوى الوطنية.

انتقادات سورية للغرب تسبق اجتماع مجلس الأمن

□ دمشق / وكالات

بينما تتواصل المشاورات في مجلس الأمن الدولي حول مشروع قرار يدعو الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى التنحي عن السلطة، على خلفية حملة القمع التي تشنها القوات الموالية له ضد المعارضة، شنت دمشق حملة انتقادات ضد الولايات المتحدة والغرب، طالت أيضاً بعض الدول العربية، قالت إنها تنتهج سياسات "عدائية" ضد سوريا.

ومن المقرر أن يستمع المجلس التابع للأمم المتحدة الثلاثاء، إلى تقرير من الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، حول تطورات الوضع الراهن في سوريا، في ضوء ما كشفت عنه بعثة المراقبين التي أوفدتها الجامعة إلى الدول العربية، التي تشهد احتجاجات متواصلة ضد نظام الأسد، منذ أكثر من ١٠ شهور، تصاعدت مؤخراً بشكل ينذر بحدوث "حرب أهلية."

ويواصل أعضاء مجلس الأمن مشاوراتهم حول مشروع قرار تقدمت به المغرب، يستند إلى مبادرة طرحتها جامعة الدول العربية مؤخراً، لإنهاء الأزمة السورية، تتضمن دعوة الرئيس الأسد للتخلي عن السلطة، وتسليم صلاحيات لنائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ثلاثة شهور، وهي الدعوة التي قالت دمشق إنها تأتي ضمن "مؤامرة خارجية" ضد سوريا.

وأكدت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس، دعم واشنطن "القوي" لمشروع القرار، وشددت على أهمية دعم مجلس الأمن لخطة الجامعة العربية، وأعربت عن تطلعها إلى انعقاد جلسة المجلس الثلاثاء بحضور الأمين العام للجامعة، ووزيري خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، وقطر الشيخ حمد بن جاسم، وعدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء.

ووصفت رايس مشروع القرار المغربي بأنه يمثل "في الأساس إدانة واضحة لما حدث، ودعوة للحكومة السورية للامتثال للالتزامات التي أعلنتها للجامعة العربية، وتأييد لخطة الجامعة، وهو أمر مهم وأقل ما يجب أن يفعله مجلس الأمن"، وأشارت إلى أن "القرار لا يتضمن أي إشارة إلى فرض عقوبات، أو استخدام للقوة، أو تهديد باستعمالها، كما ادعى البعض."

وفي العاصمة السورية دمشق، صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين بأن "عدائية التصريحات الأمريكية والغربية تتزايد بشكل فاضح ضد سوريا، والتي لا يمكن لأحد ربطها بعد الآن بالعملية الإصلاحية الجارية فيها، والتي لطالما ادعت أمريكا وأتباعها الحرص عليها"، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية "سانا."

وتابع المصدر أن "هذه التصريحات المتصاعدة، تتوازى مع الضربات القاسية التي تتلقاها المجموعات الإرهابية المسلحة"، وهو الوصف الذي تطلقه الحكومة السورية على المناوئين لنظام الأسد، "كما تتزامن مع الجلسة المرتقبة لمجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء، والتي تعول عليها أمريكا وأتباعها لاستهداف سوريا، وخلق صورة مغايرة لواقع الأزمة السورية، وخصوصاً بعد حملة التشكيك والضخ الإعلامي السلبي، التي وجهها بعض العرب لعمل فريق المراقبين التابع للجامعة العربية."

وأضاف المصدر: "لا نستغرب غياب الحكمة والعقلانية لهذه التصريحات، ونأسف أنها مازالت تصدر من دول اعتادت أن تجعل من الشرق الأوسط ساحة لحماقاتها وتجاربها الفاشلة، ونؤكد أن سوريا المتجددة، التي تدافع اليوم عن نفسها ضد الإرهاب وستستمر.. ستكون الاستثناء الذي أسقط في السابق، وسيسقط اليوم، سياسات الفوضى التي تعتمدها هذه الدول." إلى ذلك، قالت وزارة الداخلية إن الأجهزة المتخصصة قامت خلال الأيام الثلاثة الماضية، بـ"عملية نوعية" في مناطق "دوما"، و"حرستا"، و"سقبا"، و"حمورية"، وكفر بطنا"، لاحقت خلالها ما أسمتهم "عناصر المجموعات الإرهابية المسلحة، التي ارتكبت أفظع جرائم القتل والخطف بحق المواطنين، وزرعت الألغام وفجرتها في الطرقات العامة وروعت الأهالي بمن فيهم الأطفال والنساء."

وأضافت الوزارة، في بيان لها الاثنين، أنه "بعد الاشتباك مع تلك المجموعات المزودة بأحدث أنواع الأسلحة، بما في ذلك الإسرائيلية والأمريكية منها، تمكنت الأجهزة المتخصصة من القضاء على عدد كبير من الإرهابيين، وألقت القبض على عدد آخر"، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية.

الحكومة الليبية ترفض اتهامها بتعذيب معتقلين

□ أديس أبابا / رويترز

رفضت الحكومة الليبية مزاعم بأنها عذبت معتقلين ممن حاربوا في صفوف قوات معمر القذافي قائلة: إنه إذا حدثت حالات تعذيب فإنها لم تعلم شيئاً عنها.

وقالت منظمة أطباء بلا حدود يوم الخميس الماضي إنها أوقفت عملها في مراكز احتجاز في مدينة مصراته الليبية؛ لأنه طلب من العاملين بها علاج جروح أصيب بها معتقلون أثناء جلسات تعذيب حتى يمكن الاستمرار في تعذيبهم. وقال وزير الخارجية الليبي عاشور بن خيال: إن استخدام التعذيب ليس سياسة للمجلس الوطني الانتقالي الحاكم الذي وعد بقطيعة مع الممارسات التي كانت متبعة في عهد القذافي واحترام حقوق الإنسان.

وقال خيال، على هامش قمة للاتحاد الأفريقي في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، "فلول القذافي ارتكبوا أعمالاً كانت عدواناً على الثورة وعلى ليبيا، وهم الآن سيلقون المعاملة التي يستحقونها".

وأضاف قائلاً "كحكومة فإنه ليس من سياستنا على الإطلاق اقتراف التعذيب لأننا- الشعب الليبي- عانينا تحت هذه الممارسات ونحن نرفضها بقوة".

"لو كان حدث تعذيب فإنه لم يكن بعلم الحكومة أو بموافقة الحكومة. ربما كانت تصرفات فردية، لكننا لم نسمع عن التقرير الذي ذكرتموه".

وقال خيال: إن حكومته ليس لديها مشكلة في التعامل مع القوات الموالية للقذافي التي لا تحمل السلاح.

ومزاعم أطباء بلا حدود محرجة للقوى الغربية، التي ساندت الانتفاضة على القذافي، وساعدت في الإطاحة به، وتنصيب زعماء ليبيا الجدد.

ومن ناحية أخرى قال خيال: إن حكومته تحاول حل المواجهة في معقل بني وليد القبلي بالطرق السلمية.

وقال قائد ميليشيا، طردت قواته من البلدة الأسبوع الماضي، إن قواته تحتشد لاستعادتها لكنها تنتظر استجابة لطلب من الحكومة.

وأضاف خيال قائلاً "نحن نحاول حل الأزمة هناك بالطرق السلمية وتفادى المجابهة لكن إذا اضطررنا فإننا سنتصدى لهم"

صحافة عالمية

The Washington Post

إسرائيل تفضل ضرب إيران منتصف العام الحالي

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، الثلاثاء، تقريراً عن العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران، أوضحت فيه أن المسؤولين الإسرائيليين يعترفون بطريقة غير علنية أنه إذا كانت العقوبات الدولية الجديدة على إيران بسبب برنامجها النووي مرحباً بها، إلا أنها تحد بشكل أكثر من قدرة إسرائيل على اتخاذ إجراء عسكري ضد طهران، فضلاً عن إغلاق نافذة فرصة العمل العسكري؛ بسبب نقل إيران مزيداً من تجهيزاتها إلى مخابئ تحت الأرض.

وقال المسؤولون الإسرائيليون، إنه يتعين على إسرائيل اتخاذ هذا الإجراء العسكري قبل الصيف المقبل إذا أرادت أن يكون مؤثراً.

وأوضحت الصحيفة على موقعها الإلكتروني، أن السؤال الرئيسي في هذا الجدل هو مدى الضرر الذي من الممكن أن تسببه إسرائيل أو أي طرف آخر على إيران، وما إذا كان يستحق المخاطرة بتلقي ضربات مضادة.

وأضافت الصحيفة، أن إسرائيل التي تترأس المطالبين بكبح جماح البرنامج النووي الإيراني تخشى على بقائها مستشهدة في ذلك بدعوة طهران بالقضاء على الدولة اليهودية، ودعمها للجماعات المسلحة المعادية لإسرائيل، وتخشى إسرائيل أيضاً أن تتسبب القنبلة النووية الإيرانية في إشعال فتيل سباق التسلح النووي في المنطقة بأكملها، والتي لا تزال معادية لإسرائيل.

وقالت الصحيفة، إنه بالرغم من قول بعض المسؤولين الإسرائيليين إنهم يفضلون الحل الدبلوماسي لهذه الأزمة، إلا أنهم يرفضون التخلي عن خيار القوة، ويكررون أن كل الخيارات مطروحة مثل قول وزير الدفاع إيهود باراك أنه لا يجب تضييع الوقت في إيقاف إيران عن متابعة برنامجها النووي؛ لأن الوقت ينفد، وأن إيران تدخل في مرحلة ما يسمى المناعة، حيث لن تفيد أي عملية عسكرية ضدها، بينما يعتقد مسؤولون إسرائيليون أنه ما إذا اتخذ قرار ضرب إيران عسكرياً فإن أفضل وقت لذلك هو منتصف هذا العام.

وأضافت الصحيفة، أن ما سيعقد هذه المهمة أكثر هو تقدير الجهود الإيرانية لتخصيب اليورانيوم المكون الأساسي للقنبلة النووية، خصوصاً أن ذلك يتم في أماكن عميقة تحت الأرض مثل موقع فرودو قرب مدينة قم، الذي يحاط بحوالي ٩٠ متراً من الصخور.

THE INDEPENDENT

كارثة اقتصادية واجتماعية تهدد اليابان مع تراجع سكانها بمقدار الثلث في ٥٠ عاما

ذكرت الصحيفة أن اليابان تواجه تهديداً غير مسبوق للاقتصاد والرعاية الصحية والثقافة فيها مع توقعات بانخفاض عدد سكانها بمقدار الثلث في غضون ٥٠ عاما.

وتشير الصحيفة إلى أن الحكومة اليابانية الاثنين أزاحت الستار عن تقرير يحمل دليلاً جديداً، على أن البلاد على حافة أزمة ديمغرافية مع توقعات بانخفاض عدد السكان بنسبة ٣٠٪ خلال نصف القرن القادم في الوقت الذي يمثل فيه ارتفاع متوسط العمر عبئا على الدولة.

ووفقا للتقرير فإنه بحلول عام ٢٠٦٠، سيتراجع عدد اليابانيين من ١٢٨ مليوناً إلى حوالي ٨٧ مليون نسمة وسيكون ٤٠٪ من هؤلاء في عمر ٦٥ عاماً أو أكبر. ويحذر التقرير الذي أعده المعهد الوطني لأبحاث السكان والأمن الوطني أنه بحلول عام ٢١١٠، سيكون عدد اليابانيين ٤٢,٩ مليون، أي ثلث السكان الحاليين، وذلك إذا ظلت الأمور دون تغيير. وكان عدد اليابانيين قد بدأ في التراجع في عام ٢٠٠٤ ويتقدمون في العمر أسرع من أي جنسية أخرى على وجه الأرض. وهناك بالفعل أكثر من ٢٢٪ من اليابانيين أعمارهم ٦٥ أو أكثر. وحذر الخبراء منذ سنوات من أن الهرم السكاني المقلوب ينذر بكارثة اقتصادية واجتماعية، إلا أن التنبؤات التي يقدمها المعهد تعد الأكثر تشاؤما حتى الآن.

ونقلت الصحيفة عن فلورين كولماس، رئيس المعهد الألماني للدراسات اليابانية، ومقره طوكيو، قوله إن هذه هي أكبر مشكلة تواجه اليابان، وتلقي بظلالها على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الأدب. ويشير كولماس إلى أن السياسة اليابانية عاجزة عن مواجهة تلك المشكلة، فحتى السياسيون لم يستيقظوا على حقيقة أن هذا الأمر يمثل أزمة وطنية.